International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (11) November 2025 الإصدار (4)، العدد (11)

حين تكتب البيعة سيرة الدولة: شرعيات المغرب وامتداداتها في الصحراء المغربية
مقاربة فقهية – أنثروبولوجية – دستورية في تاريخ الشرعية المغربية

عبد الرزاق المسكي
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة ابن زهر، المغرب

أشرف الطريبق
دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة ابن زهر، المغرب
achraf.tribak@gmail.com

ملخص البحث

يتوغّل هذا البحث في بنية الشرعية السياسية كما تتجسّد في فعل البيعة، باعتبارها ليس مجرد طقسٍ فقهيّ أو إجراءٍ طاعويّ، بل بوصفها طبقةً عميقة من تشكّل الدولة في المخيال السياسي الإسلامي، وبالأخص في التجربة المغربية. ينطلق النص من قراءة أنثروبولوجية–دستورية تُبرز أن البيعة ليست حدثًا مؤسّسًا يُطوى مع الزمن، بل هي أثرٌ بنيويّ يستمر في سريان الدولة رغم تحوّلاتها المؤسسية. فالبيعة، كما تُظهر المقارنة بين النماذج الفرنسية والبريطانية والإسبانية، ليست شكلًا تقليديًا فحسب، بل هي بنية شرعية تتغذّى من الذاكرة، والطقس، والاعتراف الجماعي، وتقف خلف التحولات الكبرى في علاقة المجتمع بالمركز السياسي.

ويُظهر التحليل أنّ التجربة المغربية تشكّل حالة استثنائية داخل هذا الأفق المقارن: إذ جمعت بين الإرث الفقهيّ الكلاسيكي، والأنثروبولوجيا القبلية، والديناميات الدستورية الحديثة، في إطارٍ تُعدّ فيه إمارة المؤمنين نقطة ارتكاز رمزية تعيد إنتاج الشرعية عبر النصّ والذاكرة والطقس معًا. كما يكشف البحث، عبر وثائق المخزن والمصادر التاريخية والأنثروبولوجية (التازي، بوزينب، بلحداد، برك، مونتاني، تيراس)، أنّ البيعة في المجال الحسّاني ليست مجرّد علاقة ولاء، بل آلية تنظيم سياسي عميقة تربط القبائل بالمركز العلوي منذ القرن السابع عشر، وأنّ هذا الامتداد التاريخي يجد اعترافه القانوني في رأي محكمة العدل الدولية سنة 1975، التي أثبتت وجود روابط ولاء (ties of allegiance) بين السلاطين العلويين وعدد من قبائل الصحراء.

وتخلص الدراسة إلى أنّ البيعة، في أفقها الواسع، ليست طقسًا دينيًا ولا إجراءً إداريًا، بل هي "أسطورة تأسيسية" تُعيد الدولة من خلالها صياغة ذاتها كلما تغيّر الزمن أو تبدّلت بنيات الحكم، وأنّ المغرب يمثّل النموذج الأوضح لاستمرار هذا النسق في سياق الدولة الحديثة، حيث تشتغل البيعة كآلية فوق–دستورية تحفظ التماسك السياسي، وتمنح الشرعية طابعها الرمزيّ الممتدّ بين التاريخ والمؤسسة والذاكرة الجماعية.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (4), No. (11) November 2025 الإصدار (4)، العدد (11)

الكلمات المفتاحية: البيعة، الشرعية السياسية، الأساطير المؤسسة، السلطة الرمزية، الذاكرة السياسية، الطقس الدستوري، إمارة المؤمنين، الدولة المخزنية، الأنثروبولوجيا السياسية، العصبية، الفضاء الرمزي، السلطة المؤسسة (pouvoir constituant)، الشرعية فوق–الدستورية، المجال الحسّاني، روابط الولاء (ties of allegiance)، الدولة–القبيلة، الزوايا، التاريخ السلطاني، السيادة الرمزية، المخيال السياسي، الطقس السياسي، الهوية الدستورية، الاستمرارية الشرعية، البيعة الصحراوية، الدولة المركّبة، التراتبية الرمزية للسلطة.

When Allegiance Becomes the Biography of the State: The Forms of Moroccan Legitimacy and Their Extensions into the Moroccan Sahara A Juridical–Anthropological–Constitutional Approach to the Historical Architecture of Moroccan Legitimacy

Abderrazak El Meski
PhD in Public Law and Political Science, Ibn Zohr University, Morocco

Achraf Tribak
PhD in Public Law and Political Science, Ibn Zohr University, Morocco
achraf.tribak@gmail.com

Abstract

This study explores the deep structure of political legitimacy as embodied in the *bayʿa*, not as a mere ritual or juristic formality, but as a foundational stratum in the historical and symbolic constitution of authority within the Islamic political imagination—most notably in the Moroccan case. Adopting an anthropological–constitutional approach, the article argues that the *bayʿa* is not an event that vanishes with time; rather, it is a structural residue that continues to shape the state's identity despite institutional transformations. As shown through comparison with French, British, and Spanish models, the *bayʿa* emerges as a legitimacy-producing mechanism nourished by memory, ritual, and collective recognition, underlying major shifts in the relationship between community and political center.

Within this comparative horizon, Morocco appears as an exceptional configuration: it brings together classical juridical heritage, tribal anthropology, and modern constitutional dynamics in a framework where *Imārat al-Mu'minīn* (the Commandership of the Faithful) functions as the symbolic fulcrum that constantly regenerates legitimacy through text, ritual, and memory. On the basis

of *makhzen* archives and rigorous historiographical and anthropological studies (al-Tāzī, Bouzineb, Belhaddad, Berque, Montagne, Terrasse), the article shows that *bayʿa* in the **Sahraʾ al-Maghribiyya (Moroccan Sahara)** has never been a mere gesture of loyalty, but a politically operative mechanism structuring relations between Saharan tribal confederations and the ʿAlawid center since at least the seventeenth century. This historical continuity receives juridical confirmation in the 1975 Advisory Opinion of the International Court of Justice, which recognized the existence of "ties of allegiance" between the Sultans of Morocco and various Saharan tribes—an acknowledgment that reinforces the historical and legal embeddedness of the Moroccan Sahara within the Moroccan state.

The study concludes that the *bayʿa*, in its broader conceptual horizon, is neither a purely religious rite nor an administrative procedure. It functions as a **foundational political myth** through which the state re-articulates its own self-understanding whenever historical conditions or governance structures shift. Morocco thus offers one of the clearest contemporary embodiments of this dynamic: the *bayʿa* operates as an **extra-constitutional layer of legitimacy** that sustains political cohesion and grants authority a symbolic depth bridging history, institutions, and collective memory—both in the national center and in the Moroccan Sahara.

Keywords: *Bayʿa, political legitimacy, foundational myths, symbolic authority, political memory, constitutional ritual, Commandership of the Faithful (Imārat al-Muʾminīn), Makhzen state, political anthropology, ʿasabiyya, symbolic space, constituent power, supra-constitutional legitimacy, Sahraʾ al-Maghribiyya (Moroccan Sahara), ties of allegiance, state–tribe relations, Sufi lodges (zāwāyā), ʿAlawid monarchy, symbolic sovereignty, political ritual, constitutional identity, legitimacy continuity, Saharan bayʿa, composite state, symbolic hierarchy of authority.*

مقدمة

منذ بدايات التكوّن السياسي للمغرب، لم تكن الدولة مجرد جهاز سلطاني يفرض هيبته، ولا بنية إدارية تُدار بالضرائب والولاءات؛ بل كانت، قبل كل شيء، **نسيجًا رمزيًا** يشدّ أطرافه خيط دقيق يسمّى **البيعة.** فالبيعة لم تكن يومًا عقدًا عابرًا بين سلطان ورعيته، بل كانت **اللغة الأولى التي نطقت بها السلطة،**

والمرآة التي انعكس فيها معنى الدولة في صورتها القديمة: دولةٌ تُبنى بالولاء، وتتجدد بالطاعة، وتحيا بالاعتراف.

وفي الزمن السلطاني الكلاسيكي، كانت البيعة **لحظة تأسيس** وليست مجرد طقس؛ هي اللحظة التي ينهض فيها السلطان ليس بوصفه حاكمًا، بل بوصفه **مركزًا للمعنى**، تتقاطع عنده طرق القبائل، وتُعاد صياغة الجماعة حول رمزية الإمامة والعدل والحماية. كانت البيعة تُنظّم المجال وتُهندس السلطة وتُعيد ترتيب الزمن السياسي، بحيث لم يكن السلطان سلطانًا إلا بالبيعة، ولم تكن الجماعة جماعة إلا بقدرتها على توحيد إرادتها في تلك اللحظة.

ومع دخول المغرب إلى الحداثة الدستورية، لم تُلغِ الدولة الحديثة البيعة، ولم تجهز عليها باسم القانون، بل **احتفظت بها في عمقها** كطبقة رمزية تستبطن النص الدستوري وتُغذّيه. وهكذا تحوّلت البيعة من طقس سلطاني إلى **بنية تحت–دستورية** تمنح الشرعية جذورها، وإلى **طبقة فوق–دستورية** تمنح الدولة قدرتها على الاستمرار خارج تقلبات السياسة. لقد خرجت الدولة من قالبها التقليدي، لكنها لم تخرج من بيعتها؛ بل حوّلت البيعة إلى مصدر للسلطة وإلى خزان للشرعية يتجدد بقدر ما يتجدد الزمن.

وفي الصحراء المغربية، بلغت البيعة ذروتها، إذ ظلّت عبر القرون **الرباط السياسي والروحي** الذي وحّد المجال الحسّاني بالمركز السلطاني. فمنذ بيعات الرقيبات وتكنة وأولاد دليم وأزركيين وأيت أوسى لسلاطين الدولة العلوية، إلى الرسائل السلطانية التي حملها شيوخ القبائل عبر المسالك الوعرة، كانت الصحراء تكتب ولاءها بنفس الحبر الذي كُتبت به شرعية الدولة. ولم يكن ذلك مجرد موروث، بل كان **نظامًا سياسيًا فعليًا** أنتج الانتماء ووحّد المجال وأقام سلطان الدولة على تخومها الجنوبية.

وحين دخل المغرب زمن الدولة الحديثة، لم تنقطع الصحراء عن هذا الامتداد، بل حملت معها **ذاكرة البيعة** إلى قلب المرحلة الدستورية، حتى غدت تلك الذاكرة أحد أقوى أدلة الشرعية أمام العالم. ومن ثم لم تكن روابط البيعة في الصحراء مجرد عناصر تاريخية، بل **شهادات قانونية وسياسية** أكّدت استمرار وحدة الدولة عبر الزمن، وهو ما صادق عليه القضاء الدولي سنة 1975 حين اعترف بروابط الولاء بين القبائل الصحراوية والسلاطين المغاربة.

وهكذا، تتجلى البيعة—في المركز كما في الصحراء، في الماضي كما في الحاضر—لا كطقس، ولا كتراث، بل كـ **بنية مؤسسة للدولة المغربية**، تتجاوز العصور، وتمنح للشرعية جذورها، وللسلطة معناها، وللوحدة الترابية سندها الروحي والقانوني. إنّها الخيط الذي يصل الدولة بماضيها، والمجال بمرجعياته، والجماعة بذاكرتها، لتكتب المغرب ككيان سياسي قادر على حمل ذاته عبر الزمن، دون أن يفقد أصلها الرمزي الأول.

الإشكالية العامة

تتمحور الإشكالية الكبرى لهذه الدراسة في السؤال الآتي:

كيف تطوّرت البيعة من طقس شرعي–فقهي إلى طبقة دستورية ورمزية تؤسس الشرعية السياسية في المغرب؟ وكيف حافظت على حضورها في المجال الصحراوي بوصفها علاقة ولاء سياسية–قانونية موثّقة بين القبائل الحسّانية والسلطة المركزية؟

وتنبثق عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تشكّلت البيعة فقهيًا؟ وكيف تحولت إلى مفهوم دستوري؟
- ما الذي يميز البيعة المغربية عن النماذج الفرنسية والبريطانية والإسبانية؟
- كيف تُمارس إمارة المؤمنين وظيفة "السلطة المؤسسة" عبر البيعة؟
- ما طبيعة روابط البيعة في الصحراء المغربية؟ وكيف قرأتها محكمة العدل الدولية؟
- إلى أي حد تمثل البيعة "طبقة رمزية" تتجاوز النص الدستوري وتعيد إنتاج شرعية الدولة؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة، ارتأينا تقسيم هذا المقال إلى خمسة محاور كبرى تتشابك فيما بينها كما تتشابك طبقات الشرعية نفسها، وذلك على النحو الآتي:

فالمحور الأول يستعيد البيعة في معناها الأصلي، حين كانت فعلًا عمرانيًا يؤسّس الجماعة ويضبط علاقتها بالسلطة. أمّا المحور الثاني فينقلنا إلى البيعة كطبقة دستورية عميقة تعمل تحت النص وفوقه، وتكوّن البنية غير المرئية للشرعية الحديثة. ويأتي المحور الثالث ليفتح لنا مرآة المقارنة الدستورية بين فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، حتى تتبيّن ملامح خصوصية البيعة المغربية. ثمّ ينهض المحور الرابع ليكشف البناء الدستوري الرمزي لإمارة المؤمنين باعتبارها الامتداد الحديث للبيعة. وأخيرًا، يسلّط المحور الخامس الضوء على البيعة في الصحراء المغربية، حيث تتحول الوثيقة التاريخية إلى روابط سياسية وقانونية أثبتها التاريخ وأقرّها القضاء الدولي، لتكمل بذلك صورة البيعة كأحد أعمدة الشرعية المغربية عبر الزمن.

وبهذا الانتظام، يتقدّم المقال خطوةً خطوة، من الأصل إلى الامتداد، ومن النص إلى الطقس، ومن المركز إلى الصحراء، ليعيد رسم البيعة كظاهرة سياسية–أنثروبولوجية تتجاوز حدود العصور، وتكتب حضور الدولة المغربية في أعمق طبقاته الرمزية.

منهج الدراسة

تستند الدراسة إلى مقاربة مركبة تتقاطع فيها العلوم السياسية بالفقه الدستوري والأنثروبولوجيا التاريخية، وذلك عبر **خمسة مداخل رئيسية**:

- **المنهج التحليلي النصي:**

لتحليل نصوص البيعة، ورسائل السلاطين، ووثائق المخزن، والظهائر، وقرارات العلماء، إضافة إلى نصوص الفقه المالكي التي أسست لمنطق الطاعة والولاية.

- **المنهج التاريخي–الأرشيفي:**

بالاعتماد على أعمال التازي، بوزينب، بلحداد، وعلى وثائق البيعة المكتوبة الواردة من قبائل الصحراء (الرقيبات، تكنة، أيت لحسن، أزركيين...) وربطها بالسياق السياسي–المخزني.

- **المنهج الأنثروبولوجي–الرمزي:**

لتفسير البيعة كطقس يولّد السلطة (وفق حمودي)، وكذا بنيتها الرمزية داخل "الدولة السلطانية" (وفق الناصري وواتربوري).

- **المنهج المقارن:**

بين النماذج الفرنسية (عقد المؤسسات)، والبريطانية (الطاعة الرمزية)، والإسبانية (شرعية الاستعادة)، والمغربية (إمارة المؤمنين)، لتمييز خصوصية البيعة المغربية.

- **المنهج القانوني–الدولي:**

لاستجلاء مكانة روابط البيعة في قضية الصحراء، عبر تحليل رأي **محكمة العدل الدولية 1975**، والوثائق التي استندت إليها المحكمة لإثبات الولاء السياسي للقبائل الصحراوية.

المحور الأول: البيعة في جذورها الفقهية والعمرانية الأولى، أساسها الشرعي والأنثروبولوجي في التجربة الإسلامية

كانت البيعة. في الذاكرة الإسلامية العميقة. أشبه بخيطٍ أول تتماسك حوله الجماعة حين يتصدّع الزمن، وتضيق الدنيا، وتتشظّى العصبيات. لم تكن يومًا مجرد كلمة تُتلى أو يد تُصافح، بل كانت **طقسًا سياسيًا–اجتماعيًا** يُعلن من خلاله الناس انضواءهم تحت سلطة مركزٍ يُؤمَن إليه، وتلتف حوله القبائل، ويستنير به العمران حين تتكاثر الظلال من حوله. [1] والبيعة، كما حفظها لنا القدماء، لم تولد في نصّ وحده، بل وُلدت في اللحظة التي أدرك فيها الإنسان أن الجماعة لا تقوم إلا إذا وُجد من يضبط مساراتها،

[1] القاضي عياض، الشفا بتعريف حقوق المصطفى، دار الفكر، بيروت، 1986، ج2، ص 64–65.

ويُؤطر إرادتها، ويأخذ بيدها حين تخذلها الفوضى. [1]

ولم يكن النصّ الشرعي سوى **الطبقة الأولى من الذاكرة**؛ أما طبقاتها الباقية فحفرها الاجتماع نفسه: الخوف من الانقسام، شهوة الغلبة، فوضى القبائل حين ينكسر الرأس، وتحوّل الفضاء السياسي إلى ساحة بلا حَكَم. [2] هكذا تحوّلت البيعة إلى نوع من **الطقس المؤسس للشرعية**، طقسٍ يجعل من السلطة عقدًا، ومن الطاعة ميثاقًا، ومن الجماعة كيانًا ينهض على فكرة "المركز" في مواجهة تشظّي الأطراف.

وقد أدرك الصحابة **بفطرتهم السياسية** أنّ الفراغ السياسي لا يُملأ بالخطابات، بل يُملأ بمن يُبايَع. فحين امتدت يد الجماعة إلى أبي بكر بعد وفاة رسول الله ﷺ، لم تكن تُنصّب رجلًا بقدر ما كانت تسدّ ثغرةً في جدار العمران، جدارًا كانت تعرف أنّ أول شرخ فيه يعني انطلاق العصبيات من عقالها. [3] لقد كانت البيعة في تلك اللحظة **قرارًا عمرانيًا قبل أن تكون قرارًا فقهيًا**؛ كانت قدرة الجماعة على أن تقول لنفسها: "بقي لنا رأس، إذن بقي لنا وجود".

ثمّ بدأت الفلسفات السياسية الإسلامية تعيد نحت هذا الفعل في صورٍ دقيقة. رأى الماوردي في البيعة **تفويضًا مقيدًا** لا سلطة مطلقة؛ اتفاقًا تتساوى فيه المصلحة مع الواجب، ويصبح فيه الإمام صورةً للشرع حين يلتزم، وصورةً للخصومة حين يظلم. وذهب الجويني إلى ما يشبه **لاهوت النجاة السياسي**، حيث تتحوّل البيعة إلى الجسر الوحيد الذي تعبر عليه الأمة عندما تتهاوى مؤسساتها، أو ينقطع الرباط بين المركز وأطرافه. أمّا ابن خلدون، فاقترب من أعماقها الأنثروبولوجية، فقرأ البيعة كأنّها **التميمة الشرعية التي تُعلَّق على صدر العصبية** حتى تتحول القوة الواقعية إلى سلطة مُشروعة، والقبيلة المتمردة إلى عضوٍ داخل الجسد السياسي. [4]

ولأن البيعة لم تكن يومًا شكلًا واحدًا، تلبّست عبر العصور أشكالًا مختلفة: فكانت. حينًا. **بيعة انعقاد** يُبرمها أهل الحلّ والعقد في لحظةٍ تشبه اجتماع الحكماء حول نار القبيلة. [5]

ثمّ تتحول حينًا آخر إلى **بيعة طاعة** يندمج فيها الناس مع الجماعة كما يندمج الماء في الطين. وقد تُعلن جهارًا في الساحات، أو تُهمس في الظلال حين تضيق السياسة بأهلها.

ولم تكن البيعة بعيدة عن النص القرآني الذي جعل الطاعة جزءًا من انتظام الجماعة: **﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ** ﴾**[6].

[1] القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، دار الفكر، بيروت، 1995، ج1، ص 97–98.
[2] ابن خلدون، المقدمة، دار الفكر، بيروت، 2005، ص 191–195.
[3] القاضي عياض، الشفا، مرجع سابق، ج2، ص 72.
[4] ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 205–210.
[5] الونشريسي، المعيار المعرب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، ج7، ص 112–118.
[6] سورة النساء، الآية 59.

كما رسّخ القرآن نفس المعنى في بيعة النساء: **﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ... ﴾**[1]، وفي بيعة الرضوان التي جعلها الله بيعةً له سبحانه: **﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾**[2].

وأكّد النبي **صلى الله عليه وسلم** هذا المعنى في الحديث الصحيح: **"مَنْ خَلَعَ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا حُجَّةَ لَهُ"**[3]. وقال أيضًا: **"مَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً"**[4].

لكن مهما اختلفت صور البيعة، ظلّ جوهرها واحدًا: **ربط الإنسان بجماعته، وربط الجماعة بمركزٍ يمنحها معنى الاستمرار**[5].

ولم يكن الفقه بعيدًا عن هذا الإدراك؛ فقد وضع شروطه الدقيقة كمن يرسم حدودًا لسلطة قد تنقلب إذا تُركت بلا ضابط. فاشترط أهلية الإمام، ورضا المبايعين، وسلامة المقصد، وألا تكون البيعة مدخلًا لظلمٍ أو انحرافٍ أو غلبة خارج إطار الشرع. [6] هذه الشروط لم تكن أحكامًا جامدة، بل كانت في جوهرها. **ميكانيزمات اجتماعية** لضبط التوازن بين السلطة والجماعة، حتى لا تتحول البيعة إلى سيفٍ مسلول على رقاب الناس، ولا الطاعة إلى طاعةٍ عمياء.

وحين دخلت السياسة عصر الدساتير الحديثة، أعادت القراءات المعاصرة إحياء مفهوم البيعة ضمن أسئلة جديدة: هل يمكن اعتبارها شكلًا مبكرًا من أشكال **العقد الاجتماعي**؟ هل يمكن أن تمتدّ ظلالها إلى مفاهيم التمثيل، والشرعية الشعبية، وحرية الاختيار؟ كيف يُعاد تأويلها في ضوء المواطنة والدولة الوطنية؟ [7]

وقد اتجه كثير من الباحثين إلى أن البيعة رغم جذورها القديمة تنطوي على **مرونة بنيوية** تجعلها قادرة على التكيّف، بل على التحوّل من طقس تقليدي إلى إطارٍ دستوري يُستعاد في نظمٍ حديثة دون أن يفقد روحه الأولى.

وبهذه الصورة، تبدو البيعة في منظور السوسيولوجيا السياسية والأنثروبولوجيا **مفهومًا متعدّد الطبقات**: فهي في الظاهر عقد شرعي مكتوب، لكنها في العمق لحظة تلتقي فيها الجماعة بذاتها، وتعيد ترتيب علاقتها بالسلطة، وتسكب في نفوسها معنى الانتماء. [8] وهي في ظاهرها صوتٌ يعلن الولاء، لكنها في العمق **آليةٌ لتوليف القوة بالشرعية**، والطاعة بالاختيار، والعصبية بالنظام. [9] وهي في ظاهرها حركة

[1] سورة الممتحنة، الآية 12.
[2] سورة الفتح، الآية 10.
[3] صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، حديث رقم 1851.
[4] صحيح مسلم، كتاب الإمارة، حديث رقم 1851 (جزء آخر من نفس الحديث).
[5] الشاطبي، الاعتصام، دار المعرفة، بيروت، 1992، ج2، ص 43–45.
[6] ابن رشد الجد، البيان والتحصيل، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ج9، ص 331–334.
[7] الونشريسي، المعيار، مرجع سابق، ج11، ص 233–240.
[8] الشاطبي، الاعتصام، مرجع سابق، ج2، ص 50–53.
[9] ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص 211–216.

يد، لكنها في حقيقتها **بنية اجتماعية تحمي السلطة من السقوط، وتحمي الجماعة من التشتت.**

ولعلّ هذا التشابك بين المعنى القديم والوظيفة الحديثة هو ما جعل البيعة تبدو إلى اليوم كأنها أثرٌ من زمنٍ بعيد، يسكن في قلب السياسة، ويستطيع رغم تعاقب الأزمنة أن يمنح الجماعة سرًّا من أسرار بقائها.

المحور الثاني: البيعة بوصفها طبقة دستورية خفيّة، من مفهوم فقهي إلى بنية فوق–دستورية تؤطر الشرعية الحديثة

إذا ما انزلقت البيعة من فضائها الفقهي الأول إلى رحابة القراءة الدستورية، فإنها لا تطلّ علينا كأثرٍ تراثي جامد، بل تنهض كطبقةٍ ميتافيزيائية غائرة في أصل الشرعية، طبقةٍ خفيّة تتغلغل تحت طبقات الدساتير وطبقات القانون، طبقةٍ تحيا في تلك المساحات التي تحدث عنها **كارل شميت** حين وصف لحظة السلطة المؤسسة[1]، وفي تلك الهوامش التي رآها **كلود لوفور** فراغًا تتجمع فيه الرموز قبل أن تتجسد في النصوص هناك [2]، في تلك الأعماق التي لا يبلغها إلا من صقل بصره بأدوات الفلسفة السياسية، تتنفس البيعة وتتخفّى، كأنها ذلك "الأصل الأول" الذي تحدّث عنه **بروس أكيرمان** حين وصف الطبقات الفوق–دستورية[3]، وكأنها ذلك الأفق الأخلاقي الذي أشار إليه **تشارلز تايلور**، أفقٌ لا يتشكّل إلا إذا أحسسنا بذبذبة الجماعة وهي تمنح ولاءها. [4]

والدساتير — مهما اتسعت صفحاتها وتعاظمت عباراتها — تبقى، كما قال **ديفيد بيثام**، عاجزة عن القبض على "الأصل الأخلاقي للشرعية"[5]. فذلك الأصل لا يُولد من القوانين، بل من الطقوس، من الذاكرة، من الاعتراف، من تلك الطبقة التي وصفها **مارسيل غوشيه** بأنها اللحظة التي تغادر فيها الدولة الدين دون أن تفارقه[6]، والتي رأى فيها **بول ريكور** رمزًا مؤسِّسًا للمعنى السياسي. [7] وفي هذا الفضاء تحديدًا، تتقدم البيعة كأمٍّ للأساطير السياسية، كـ "أسطورة محرِّكة" بالمعنى الذي قصده **جورج سوريل**[8]، وكحكاية تُسافر عبر الزمن لتؤسّس الشرعية قبل أن ينطق بها أي نص.

المحور الثالث: قراءة مقارنة للبيعة في ضوء النماذج الفرنسية والبريطانية والإسبانية

لقد اعتادت المدرسة الفرنسية، منذ سيّاس ومونتسكيو إلى دوفرجيه وميشال ترويير، أن ترى الشرعية كجسدٍ يتجسد في المؤسسات، وكطاقةٍ تنتقل من مجال "الجسد المقدس" — كما قالت **ماري**

[1] Carl Schmitt, *Théologie politique : 1922–1969*, Gallimard, 1988, p. 13
[2] Claude Lefort, L'invention démocratique, Fayard, 1981, pp. 25–32.
[3] Bruce Ackerman, We the People: Foundations, Harvard University Press, 1991, pp. 6–33.
[4] Charles Taylor, Sources of the Self, Harvard University Press, 1989, pp. 3–9; 507–520.
[5] David Beetham, The Legitimation of Power, Palgrave Macmillan, 1991, pp. 15–21.
[6] Marcel Gauchet, Le désenchantement du monde, Gallimard, 1985, pp. 77–95.
[7] Paul Ricœur, Le juste, Esprit, 1991, pp. 11–27.
[8] Georges Sorel, Réflexions sur la violence, Marcel Rivière, 1908, pp. 36–54.

دوغلاس[1] — إلى مجال النص. ومن هذه الزاوية، تبدو البيعة كأنها العقد الدستوري الأول، النسخة البكر لما سيصبح لاحقًا "العقد الجمهوري". لكنها — بخلاف ذلك العقد — لا تستمد قوتها من الحبر، بل من الإجماع، من لحظة الرضا التي حدّثت عنها **هانا آرندت**[2]حين قالت؛ إن السلطة لا تولد من القانون، بل من الفعل المشترك للجماعة حين تعترف بمركزها.

ويأتي النموذج البريطاني، بتراكمه التاريخي، بعُرفه الحيّ، بعمقه الذي صاغ ملامحه **لوك** و**بيرك** و**باجهوت** و**أوكشوت.** [3] فهناك لا تُقاس الشرعية بالمادة القانونية بقدر ما تُقاس بقدرة التاج على أن يكون رمزًا؛ ذاكرةً حيّة تنبعث من الطقس. هناك، كما وصف **غيرتز**[4]، تُولد السلطة في "الدراما السياسية"، حين يتجدد الطقس وتتجدد معه شرعية العرش. وهنا تتماهى البيعة مع التجربة البريطانية: كلاهما ليس قانونًا بل ذاكرة، ليس نصًا بل طقسًا، ليس هيمنةً بل اعترافًا حرًّا.

ثم نصل إلى التجربة الإسبانية، حيث تختلط رائحة التاريخ بنبرة الجغرافيا، وحيث التاج لا يُنصَّب فقط، بل يُستعاد؛ فتنصيب الملك، كما يبيّنه **بونوَا بيلّسترندي** في تحليله لمسار الملكية البرلمانية الإسبانية، هو فصلٌ من كتاب الشرعية العميق[5]، هو فصلٌ أصيل من "الكتاب العميق للشرعية"، لحظةٌ يتجسد فيها الماضي وتتجمع الأمة حول رمزها. وهناك، كما في البيعة، يحدث ذلك التخلي الطوعي عن جزءٍ من الإرادة لصالح المركز. إنها اللحظة التي يغدو فيها الاعتراف — بالمعنى الذي استخدمه **بيثام** — أساسًا للسلطة، لا القانون وحده. [6]

المحور الرابع: خصوصيات البيعة في المغرب

وأما المغرب، فجمع في سيرورته الدستورية بين هذه النماذج الثلاثة دون أن يتخلى عن خصوصيته الأنثروبولوجية العميقة؛ تلك الخصوصية التي رأى فيها المؤرخ **محمد الناصري** "استمرارية سلطانية لا تنقطع إلا لتتفجّر من جديد"[7] والتي أبصر فيها **عبد الهادي التازي** "نظامًا تتشابك فيه الوثيقة البيعية مع السلالة التاريخية للدولة"[8] والتي اعتبرها **عبد الله العروي** نموذجًا نابضًا لما سماه "الشرعية في زمن الانتقال"[9]، حيث تعيد الدولة تشكيل ذاتها على خطّ دقيق يفصل ولا يفصل بين التقليد والحداثة.

[1] Mary Douglas, Purity and Danger, Routledge, 1966, pp. 27–39.
[2] Hannah Arendt, On Violence, Harcourt Brace, 1970, pp. 44–56.
[3] Locke, Two Treatises (Cambridge UP 1988), Burke (Yale UP 2003), Bagehot (OUP 2001), Oakeshott (Liberty Fund 1991).
[4] Clifford Geertz, Negara, Princeton University Press, 1980, pp. 13–21.
[5] Benoît Pellistrandi, « La monarchie espagnole entre crises et restaurations (1808-2015) », in Alicia Garcia Fernandez & Mathieu Petithomme (dir.), Contester en Espagne, Paris, Demopolis, 2016, p. 247-264
[6] David Beetham, مرجع سابق.
[7] محمد الناصري، الاستقصا، دار الكتاب، الجزء 7، ص. 5–7.
[8] عبد الهادي التازي، بيعة الإمام، دار أبي رقراق، 2006، ص. 33–41.
[9] عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، 1999، ص. 312–321.

فإمارة المؤمنين هنا ليست مجرد مؤسسة دينية، بل هي -كما يرى **محمد معتصم** – "السلطة المؤسسة العليا"، التي تضطلع بدور *pouvoir constituant* في الحقل المغربي، وتضمن انتظام الشرعية عبر ثلاثة روافد: النص، الطقس، والذاكرة. [1] هي النقطة التي تلتقي عندها البلاغة السياسية بالفقه، والتاريخ بالأسطورة، والرمز بالمؤسسة.

وإذا كان **جون واتربوري** قد وصف الملكية المغربية بأنها "محور النظام السياسي"[2]، فإن هذا المحور يكتسب دوره من البيعة، بوصفها "المعادلة التي تعيد تركيب الحقل السياسي في كل مرحلة"، لا باعتبارها مجرد علاقة ولاء، بل باعتبارها — بلغة **العروي** —"لحظة إعادة تعريف الدولة عبر رموزها العميقة"[3]. وما يسمّيه واتربوري "السلطوية المرنة" ليس سوى الثمرة السياسية لتلك البنية الرمزية، حيث يتقاطع التقليد مع المصلحة، والطقس مع الدولة، والرمز مع القرار.

أما **عبد الله حمودي**، فقد قدّم قراءة أنثروبولوجية جريئة لهذه البنية، حين جعل من "الشيخ والمريد" استعارةً كبرى لفهم النسق السلطاني المغربي، حيث تصبح الطاعة ليست خضوعًا بل "ميثاقًا رمزيًا يعيد ترتيب الفضاء"[4]. البيعة، في تحليله، ليست تعاقدًا قانونيًا، بل "طقسٌ يولّد السلطة من المشهد"، كما يولد المعنى من الصورة البصرية في المسرح السياسي.

وفي هذا السياق، تبدو إمارة المؤمنين — وفق قراءة **أكنوش** —"مؤسسة فوق–سياسية" تمثل لحظة التقاء السلطان بالتاريخ الإسلامي المحلي، لحظةً يعيد فيها المغرب إدراج السياسة ضمن سردية كبرى تتجاوز الزمن القصير للمؤسسات. [5] ولذلك، تصبح شرعية المؤسسة الملكية — كما يرى **العروي** — مشروطةً بالانغراس التاريخي والاستمرارية الرمزية، وهما المفهومان اللذان يشكلان امتدادًا حديثًا للبيعة التقليدية. [6]

وهكذا، تصبح البيعة في البناء الدستوري المغربي طبقةً تحت–دستورية كما جاءت في النص، ولكنها أيضًا، وبقوة التحليل، طبقةً فوق–سياسية، تنظّم ما سماه **معتصم** "العلاقة بين المجال السياسي والمجال الرمزي"[7]، ويصفه **ضريف** بأنه "المستوى الذي تتحرك فيه الشرعية كذاكرة أكثر منها كنص"[8]، ويعتبره **غوشيه** "تمظهرًا لاستمرار الدولة ما قبل الدولة داخل الدولة الحديثة"[9].

[1] محمد معتصم، الملكية الدستورية وإمارة المؤمنين، 2007، ص. 17–23.
[2] John Waterbury, Commander of the Faithful, Harvard University Press, 1970, pp. 12–18; 108–117.
[3] العروي، السنة والإصلاح، المركز الثقافي العربي، 1996، ص. 90–97.
[4] عبد الله حمودي، الشيخ والمريد، دار توبقال، 1988، ص. 45–58.
[5] إدريس أكنوش، النظام السياسي المغربي، منشورات جامعة محمد الخامس، 2011، ص. 74–82.
[6] العروي، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، 1987، ص. 56–63.
[7] معتصم، مرجع سابق، ص. 41–44.
[8] محمد ضريف، سوسيولوجيا الدولة في المغرب، أفريقيا الشرق، 2002، ص. 112–118.
[9] Marcel Gauchet, Le désenchantement du monde, Gallimard, 1985, pp. 77–95.

فالشرعية فيه تتجدد عبر إمارة المؤمنين، الشكل السياسي الأكثر كثافة، وتشتغل كخيط يربط الحاضر بالأصل، والدولة بالسلالة، والسلطة بالمعنى. كأن البيعة، في مداها الطويل، هي تلك "الأسطورة المؤسسة" التي تحدث عنها **رينان** حين وصف الأمم بأنها "استفتاء يومي للذاكرة"[1]، وكأن إمارة المؤمنين هي "المركز الرمزي الأعلى" الذي يحفظ للدولة قدرتها على أن تكون، باستمرار، فوق لحظتها التاريخية.

المحور الخامس: البيعة في المجال الصحراوي المغربي، من خلال الوثائق المخزنية، والبنى القبلية، والامتداد السياسي–القانوني

إنّ استقراء تاريخ البيعة في المجال الصحراوي المغربي يكشف عن شبكة معقّدة من العلاقات السياسية–الشرعية، تمارس فيها القبائل دورًا حاسمًا في بناء السلطة المركزية، وتقوم البيعة فيها بوظيفة مزدوجة: فهي من جهة صيغة شرعية ذات جذور فقهية[2]، ومن جهة ثانية آلية تنظيم سياسي داخل فضاء قبلي واسع يمتدّ من وادي نون إلى تخوم شنقيط. وتشير الوثائق المخزنية التي نشر جزءًا منها **عبد الهادي التازي**—خاصة في دراسته "وثائق لم تُنشر عن الصحراء المغربية"—إلى وجود مراسلات وبيعات مكتوبة لعدد من القبائل الصحراوية للسلاطين العلويين منذ القرن السابع عشر، منها وفود **قبائل أهل الساحل وأولاد دليم والرقيبات وتكنة** للمولى إسماعيل، وبيعات أخرى موثّقة للمولى عبد الرحمان ومحمد الرابع والحسن الأول. [3]

وقد أعاد **الحسين بوزينب** تحليل هذه الوثائق، مؤكّدًا أنّ البيعة كانت الإطار المؤسِّس لعلاقة القبائل الصحراوية بالمركز العلوي، وأنّها لم تكن مجرد طقس ديني بل آلية لتنظيم السلطة وتوزيع الاختصاصات داخل المجال الصحراوي. [4]

وتشير الأبحاث التاريخية الحديثة، لا سيما كتاب **نور الدين بلحداد** إلى أنّ العلاقات السياسية بين المخزن والقبائل الصحراوية لم تكن تقوم على الإخضاع العسكري بقدر ما كانت تقوم على منطق **الولاء المشروع**، وأنّ المخزن كان يتعامل مع الشيوخ والزعامات القبلية بوصفهم وسطاء يمارسون سلطتهم باسم السلطان، وهو ما تؤكده المراسلات السلطانية الموجّهة إلى أعيان **تكنة، الرقيبات، أيت أوسى، أزركيين، وأولاد بسباع.** [5]

هذه البنية لم تغب عن المدرسة الأنثروبولوجية الفرنسية؛ فقد بيّن **Jacques Berque** أنّ الدولة المغربية لم تكن "نقيضًا للقبيلة"، بل كانت تعتمد على القبائل نفسها كوسائط لإعادة إنتاج السلطان،

[1] Ernest Renan, Qu’est-ce qu’une nation?, Calmann-Lévy, 1882/1992, pp. 8–12.
[2] Bettina Dennerlein, “Legitimate Bounds and Bound Legitimacy: The Act of Allegiance to the Ruler (baiʿa) in 19th Century Morocco,” Die Welt des Islams, Vol. 41, No. 3, 2001, pp. 287–310.
[3] عبد الهادي التازي، "وثائق لم تُنشر عن الصحراء المغربية"، مجلة المناهل، عدد 49، 1995، ص. 20–29.
[4] الحسين بوزينب، "البيعة وارتباط الصحراء بالمغرب"، مجلة المناهل، عدد 49، 1995، ص. 30–48.
[5] نور الدين بلحداد، التسرّب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860–1934)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، 2008.

وأنّ البيعة تمثّل **"لحظة اجتماع رمزي"** تُعيد فيها القبيلة إدماج نفسها داخل النظام المخزني. [1] كما يؤكد **Robert Montagne**، في تحليله للبنيات السياسية، أنّ "الدولة الحقيقية" في المجال القبلي كما حلّله في الجنوب والأطلس، كانت هي **الكانتون–القبيلة (taqbilt)**، وأنها تُدار وفق توازنات دقيقة بين الفِرَق (fractions)، ويقدّم نماذج لوثائق محلية تتضمّن صيغًا صريحة مثل **"نحن في تبعية الله ورسوله وأميرنا"** و **"الطاعة لأميرنا"** باعتبارها تعبيرًا عن رابطة ولاء لسلطة عليا. [2]

ويشرح مونتاني كذلك مؤسسات القبيلة—الجماعة، المجلس، المقدّم، والأگادير—بوصفها بنيات سياسية–اقتصادية تؤدي وظيفة **تنظيم الحياة العامة**، وترسيخ أشكال من **الطاعة والولاء العمودي**، مع تحليل عميق لتحول العلاقات القبلية إلى **علاقات تبعية سياسية** ضمن منظومة واسعة شبيهة بمنطق البيعة. [3]

أما **Henri Terrasse** فقد أبرز أنّ الزوايا الكبرى—الناصرية، البصيرية، وزاوية الشيخ ماء العينين—شكّلت "جسورًا روحية وسياسية" تربط المجال الحسّاني بالمركز العلوي، وأنّها كانت تؤدي وظيفة حاسمة في **نقل البيعة وتثبيت الولاء** عبر آليات دينية واجتماعية متداخلة. [4]

وتجد هذه المقاربات التاريخية–الأنثروبولوجية سندًا قانونيًا في رأي **محكمة العدل الدولية** (1975)، التي خلصت إلى وجود **"روابط قانونية من نوع البيعة (ties of allegiance)"** بين سلطان المغرب وعدد من القبائل المقيمة في الصحراء قبل الاستعمار الإسباني، وناقشت بالتفصيل طبيعة تلك الروابط. [5]

وقد أعادت الأدبيات السياسية الإنجليزية تفسير هذا الاستنتاج بوصفه اعترافًا بوجود **ولاء سياسي–ديني** مستمر؛ فقد بيّن **Mohamed Daadaoui** أنّ البيعة كانت جزءًا من ممارسة فعلية للسلطة المخزنية في الصحراء[6]، فيما اعتبر **Jerome B. Weiner** أنّ روابط البيعة كانت عنصرًا مركزيًا في بناء الحجاج

[1] Jacques Berque, Structures sociales du Haut-Atlas, Paris : PUF, 1955.

[2] Robert Montagne, Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc, Paris : Félix Alcan, 1930 ؛ مع الإحالات التحليلية الدقيقة في دراسة : Robert Montagne et les structures politiques du Maroc pré-colonial.

[3] المرجع نفسه، ضمن الفصول المتعلقة بالمؤسسات السياسية والاقتصادية وتحليل العلاقات التبعية.

[4] Henri Terrasse, Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat français, Casablanca: Éditions Atlantides, 1949–1950.

[5] International Court of Justice, Western Sahara, Advisory Opinion, ICJ Reports 1975, para. 162.

[6] Mohamed Daadaoui, "The Western Sahara Conflict: Towards a Constructivist Approach to Self-Determination," The Journal of North African Studies, Vol. 13, No. 2, 2008, pp. 143–156.

المغربي خلال المسيرة الخضراء[1]، كما أكّد **Jerome Roussellier** و**J. Peter Pham** أنّ البيعة تمثّل "معطى قانونيًا–سياسيًا صلبًا" ينبغي التمييز بينه وبين مفهوم السيادة الترابية الحديثة.[2]

وبذلك يتبيّن أنّ **البيعة الصحراوية ليست طقسًا رمزيًا عابرًا**، بل آلية شرعية–سياسية ذات امتداد تاريخي عميق، أسهمت في تشكيل المجال الصحراوي داخل النظام المخزني، وفي إعادة إنتاج الدولة المغربية في صيغتها الترابية والرمزية إلى اليوم.

خاتمة

يتبيّن من خلال هذا المسار التحليلي الطويل أنّ البيعة لم تكن، في يوم من الأيام، مجرّد طقس سياسي محدود أو صيغة رمزية تردّدها الأجيال دون وعي. لقد كانت وما زالت **بنية تأسيسية للشرعية** في المغرب، تُقيم الجسر بين زمن الفقه وزمن الدولة، بين الذاكرة الجمعية والمنظومة الدستورية، وبين المركز السلطاني والمجال القبلي، وفي مقدّمته المجال الصحراوي الحسّاني.

فالبيعة في أصلها الفقهي الأوّل لم تُصنع لتكون عقدًا شكليًا، بل لتكون **آلية لحفظ العمران** وإطفاء نيران العصبيات حين يختلّ توازن السلطة. وفي مسارها التاريخي، تحوّلت إلى **ثقافة سياسية** تنتقل عبر الطقوس والوثائق والأساليب المخزنية، لتستقرّ في وجدان الجماعة كإطارٍ لتعيين السلطة ومراقبتها والالتفاف حولها في لحظات الاضطراب.

وحين دخل المغرب زمن الدولة الحديثة، لم تتخلّ الدولة عن بيعتها، بل ارتقت بها إلى مستوى **الطبقة التحت – دستورية والفوق – دستورية** في آن واحد؛ فهي من تحت تمنح النصوص جذورها، ومن فوق تمنح الشرعية سقفها الرمزي. وهكذا غدت إمارة المؤمنين امتدادًا مؤسسيًا لطبقات البيعة القديمة، تُعيد إنتاج الرموز في هيئة قواعد، وتُعيد إنتاج الذاكرة في هيئة شرعية سياسية قصوى.

أما في الصحراء المغربية، فقد كشفت الوثائق المخزنية والدراسات الأكاديمية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أنّ البيعة لم تكن مجرّد لغة رمزية، بل كانت **رابطة سياسية–قانونية فعّالة** تربط القبائل الحسّانية بالمركز العلوي، وتُنشئ نظامًا من الولاء المشروع، وتؤسس لمعنى الانتماء قبل الدولة الوطنية وبعدها. فالصحراء لم تدخل المغرب بحدّ السيف، بل دخلته بحدّ البيعة، وبحدّ الاعتراف المتبادل بين السلطان والقبائل، وهو ما منح هذا المجال موقعًا فريدًا في النسيج الترابي والرمزي

[1] Jerome B. Weiner, "The Green March in Historical Perspective," Middle East Journal, Vol. 33, No. 1, 1979, pp. 20–33.

[2] Jerome Roussellier, "Elusive Sovereignty—People, Land and Frontiers of the Desert," The Journal of North African Studies, Vol. 12, No. 1, 2007, pp. 55–78؛ J. Peter Pham, "Toward a Realistic Solution in the Western Sahara," The Journal of North African Studies, Vol. 15, No. 3, 2010, pp. 395–415.

للمغرب.

وهكذا، تكشف البيعة، عند نهاية هذا البحث، عن كونها ظاهرة مركّبة:

- هي فقهٌ حين يُطلبُ التأصيل.
- وتاريخٌ حين يُستعادُ المسار.
- ورمزٌ حين يُقرأُ المعنى.
- ودستورٌ حين يُبحث عن الشرعية.
- ووحدةٌ ترابية حين يُنظر في الصحراء.
- ودولةٌ حين تُقرأ في صورتها الأعمق.

إنّ القيمة الحقيقية للبيعة ليست في طقوسها ولا في صيغها، بل في **قدرتها على إنتاج الدولة عبر الزمن**؛ وفي كونها لغةً للشرعية استطاعت أن تعبر العصور، وأن تُبقي للدولة المغربية مركزها، وللجماعة وحدتها، وللصحراء جذورها، وللمؤسسة الملكية معناها الذي يتجاوز حدود السياسة العادية.

ومن هنا، تبدو البيعة في نهايتها كما في بدايتها **أفقًا مفتوحًا لقراءة الدولة المغربية:** دولةٌ لا تتأسس فقط على النصوص، بل على الذاكرة؛ لا تقوم فقط على المؤسسات، بل على الرمز؛ ولا تبقى فقط بما يُكتب في الأوراق، بل بما يسكن في ضمير الجماعة من ولاءٍ تاريخيٍّ عميق.

لائحة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

1. القاضي عياض، *الشفا بتعريف حقوق المصطفى*، دار الفكر، بيروت، 1986.
2. القرافي، *الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام*، دار الفكر، بيروت، 1995.
3. ابن خلدون، *المقدمة*، دار الفكر، بيروت، 2005.
4. الونشريسي، *المعيار المعرب*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
5. الشاطبي، *الاعتصام*، دار المعرفة، بيروت، 1992.
6. ابن رشد الجد، *البيان والتحصيل*، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984.
7. محمد الناصري، *الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى*، دار الكتاب.
8. عبد الهادي التازي، *بيعة الإمام*، دار أبي رقراق، الرباط، 2006.
9. عبد الله العروي، *مجمل تاريخ المغرب*، المركز الثقافي العربي، 1999.
10. عبد الله العروي، *السنة والإصلاح*، المركز الثقافي العربي، 1996.

11. عبد الله العروي، *مفهوم الدولة*، المركز الثقافي العربي، 1987.
12. محمد معتصم، *الملكية الدستورية وإمارة المؤمنين*، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2007.
13. عبد الله حمودي، *الشيخ والمريد*، دار توبقال، 1988.
14. إدريس أكنوش، *النظام السياسي المغربي*، منشورات جامعة محمد الخامس، 2011.
15. محمد ضريف، *سوسيولوجيا الدولة في المغرب*، إفريقيا الشرق، 2002.
16. عبد الهادي التازي، "وثائق لم تُنشر عن الصحراء المغربية"، *مجلة المناهل*، عدد 49، 1995.
17. الحسين بوزينب، "البيعة وارتباط الصحراء بالمغرب"، *مجلة المناهل*، عدد 49، 1995.
18. نور الدين بلحداد، *التسرّب الإسباني إلى شواطئ الصحراء المغربية (1860–1934)*، معهد الدراسات الإفريقية، 2008.

ثانيًا: المراجع الفرنسية:

1. Claude Lefort, *L'invention démocratique*, Fayard, 1981.
2. Marcel Gauchet, *Le désenchantement du monde*, Gallimard, 1985.
3. Paul Ricœur, *Le juste*, Esprit, 1991.
4. *Carl Schmitt, Théologie politique : 1922–1969, Gallimard*
5. Georges Sorel, *Réflexions sur la violence*, Marcel Rivière, 1908.
6. Jacques Berque, *Structures sociales du Haut-Atlas*, PUF, 1955.
7. Robert Montagne, *Les Berbères et le Makhzen dans le Sud du Maroc*, Félix Alcan, 1930.
8. Henri Terrasse, *Histoire du Maroc des origines à l'établissement du Protectorat français*, Éditions Atlantides, 1949–1950.
9. Benoît Pellistrandi, « La monarchie espagnole entre crises et restaurations (1808-2015) », in Alicia Garcia Fernandez & Mathieu Petithomme (dir.), Contester en Espagne, Paris, Demopolis, 2016.

ثالثًا: المراجع الإنجليزية:

1. Bruce Ackerman, *We the People: Foundations*, Harvard University Press, 1991.
2. Charles Taylor, *Sources of the Self*, Harvard University Press, 1989.
3. David Beetham, *the Legitimation of Power*, Palgrave Macmillan, 1991.
4. Hannah Arendt, *On Violence*, Harcourt Brace, 1970.
5. Clifford Geertz, *Negara*, Princeton University Press, 1980.
6. John Waterbury, *Commander of the Faithful*, Harvard University Press, 1970.

7. International Court of Justice, *Western Sahara, Advisory Opinion*, ICJ Reports, 1975.
8. Bettina Dennerlein, "Legitimate Bounds and Bound Legitimacy…," *Die Welt des Islams*, 2001.
9. Mohamed Daadaoui, "The Western Sahara Conflict…," *The Journal of North African Studies*, 2008.
10. Jerome B. Weiner, "The Green March…," *Middle East Journal*, 1979.
11. Jerome Roussellier, "Elusive Sovereignty…," *The Journal of North African Studies*, 2007.
12. J. Peter Pham, "Toward a Realistic Solution…," *The Journal of North African Studies*, 2010.
13. Mary Douglas, *Purity and Danger*, Routledge, 1966.